

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز: مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار رقم
(٢٠١٤/٧٠٤) الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٩ وخلصته
إعلان عدم مسؤولية المميز ضده عن جناية هناك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦)
عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته مكررة مرتين لكون فعله عن هذه
الجهة لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً وإعلان براءته من جناية الخطف بحدود
المادة (٤/٣٠٢) عقوبات لعدم قيام الدليل .

طالباً قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز كما جاء بهذين السببين :

١. جاء القرار المطعون فيه مشوباً بعيب القصور في التعليل والتسبيب والفساد في
الاستدلال ذلك أن التناقضات التي ساققتها المحكمة في شهادة المجني عليها لأجل
استبعادها لا تعد جوهرية وفق ما استقر عليه اجتهاد محكمكم حول صور التناقض
الجوهري يضاف إلى ذلك أن المحكمة تركت بينات الدعوى الواضحة واستندت في
حكمها على سلسلة من الافتراضات والاستنتاجات التي لا تؤدي إلى النتيجة التي

توصلت إليها بالضرورة ومن ذلك قولها أن عدم وجود آثار عنف أو شدة على عموم جسم المجني عليها دليل على كذب أقوالها لجهة أن الفعل تم بالعنف مع أن المجني عليها لم تذكر في أقوالها في أية مرحلة أن المميز ضده وشريكه العسكري قاما بضربها على أي مكان من أنحاء جسمها حتى تجد المحكمة أثراً لذلك الضرب وإنما ذكرت فقط أن المميز ضده حضر لطرفها على المقعد الأمامي من المركبة وأنزله ورفع قدميها للأعلى بعد أن جردها من ملابسها السفلية فعطل بذلك حركة يديها عن المقاومة واعتدى عليها وأن هذه الأفعال من الطبيعي أن لا تترك أثراً على الجسم وأن ذلك يؤيد صدقها على عكس ما ذهبت إليه المحكمة ومنه أيضاً سكوت المحكمة عن معالجة ما ورد في التقرير الطبي المنظم بحق المجني عليها حول التمزقات والتكدم في فتحة الشرج وما أكده منظم التقرير في شهادته من حيث إنه لو توفر الاستسلام الجسدي لما حدثت التمزقات الموصوفة في تقريره ومنه أيضاً إن قبول المجني عليها الركوب بمركبة المميز ضده لا يعني بأي حال من الأحوال قبولها بممارسة الجنس معه كما ذهبت إلى ذلك المحكمة ولو كان هذا صحيحاً فلماذا تتقدم بالشكوى .

٢. جاء القرار المطعون فيه مشوباً بعيب الخطأ في تفسير القانون وتأويله وبالتالي في تطبيقه على الوقائع إذ كان مقتضى توصل المحكمة إلى أن المميز ضده اصطحب المجني عليها إلى منطقة خلاء دون عنف أو تحايل أن تعلن عدم مسؤوليته عن جناية الخطف لا أن تعلن براءته .

بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت

المنهم

ليحاكم لدى محكمة الجنايات الكبرى عن تهمتي :

- جنابة هنك العرض وفقاً لأحكام المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١) عقوبات مكررة مرتين .

- جنابة الخطف وفقاً لأحكام المادتين (٤/٣٠٢ و ٧٦) عقوبات .

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة إلى أن المجني عليها تعرف المتهم من السابق كونه يقوم بتوصيلها بالأجرة من منطقة سكنها عجلون إلى الجامعة الهاشمية وإنه وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٠ قام بأخذها من عجلون لإيصالها إلى الجامعة وبحدود الساعة العاشرة صباحاً اتصل بها المتهم وأخبرها أنه ينتظرها خارج الجامعة لإعادتها للمنزل وبالفعل حضرت المجني عليها وركبت معه وفي الطريق قام شخص بالركوب معهما تبين أنه عسكري ويدعى ، ولدى وصولهما عجلون قام المتهم بتغيير طريقه وتوقفاً في منطقة خالية ثم نزل المتهم وفتح الباب وقام بإرجاع الكرسي التي تجلس عليه المجني عليها للخلف ونام فوقها وكانت تقاومه وحاول تشليحها جاكيتها إلا أنه لم يتمكن وبعدها قام بإنزال جاكيتها إلى منطقة بطنها وهددها إن لم تشلح بنطلونها سيقوم بتشليحها ملابسها بالقوة ورميها بنفس المكان حيث قام المدعو بمسك يدها وتثبيتها بينما قام المتهم بتشليحها البنطلون وإنزاله تحت ركبتيها وقبلها على بطنها وأجبرها على النوم على بطنها بعد أن هددها بالكلاب ، ونام فوقها بعد تشليحها الكلسون ووضع قضيبه في مؤخرتها بعد أن رفع رجليها للأعلى وبقي كذلك إلى أن استمنى داخل مؤخرتها ، ثم قام بالسماح لها بلبس ملابسها وتابع المتهم مسيره بالمركبة وعند وصولهم جرش رفع صوت الراديو وعند وصولهم منطقة قرب القاعدة توقف بالمركبة وقام مرة أخرى بتشليحها بنطلونها وكلسونها وبطحها أرضاً وأدخل قضيبه في مؤخرتها إلى أن استمنى ثم سمح للمدعو بممارسة الجنس معها ومن ثم أنزلاها في منطقة قرب القاعدة في عجلون وغادرا المكان وتمكنت من أخذ رقم السيارة وتبين من خلال نتيجة المختبر الجنائي أن الحيوانات المنوية الموجودة على المنطقة الأمامية لكلسون المجني عليها تعود للمتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وبتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٤ وفي القضية رقم (٢٠١٤/٧٠٤) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها المتضمن إعلان براءة المتهم عن جرم الخطف وإعلان عدم مسؤوليته عن جرم هتك العرض لكون فعله قد تم بالرضا ولانعدام عنصر الإكراه وأن فعله لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً بعد أن توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

بالتدقيق في أوراق هذه القضية والبينة المقدمة فيها والمستمعة وجدت المحكمة أن واقعة هذه القضية وكما قنعت بها واطمأنت لها واستقرت في وجدانها تتلخص بأن المشتكية طالبة في الجامعة الهاشمية وأنها تعرفت على المتهم بحكم أنها ركبت معه في إحدى المرات في سيارة خصوصي تعود له من أجل إيصالها إلى الجامعة وأنها أخذت رقم هاتفه بعد أن قام بإيصالها إلى الجامعة في المرة الأولى ، وأنه بتاريخ ٢٠١٤/٣/٤ اتصلت المشتكية سلسبيل مع المتهم من أجل إيصالها إلى الجامعة وبالفعل حضر وقام بإيصالها إلى الجامعة وأنه قد تلقت المشتكية اتصالاً هاتفياً من المتهم بعد ذلك وأخبرها بأنه معجب بها وفي البداية رفضت المشتكية ذلك بأن تقوم بعمل علاقة مع المتهم وبعد ذلك عرض المتهم على المشتكية أن تعمل معه علاقة وتطلب ما تريد عندها اقتنعت المشتكية بتلك الفكرة من أجل أن تأخذ نقوداً من المتهم وعلى أن يقوم بشراء ملابس لها وصرحت المشتكية للمتهم بذلك فوافق المتهم على ذلك وكان هدف المشتكية من ذلك أن تقوم بسحب نقود منه مقابل هذه العلاقة حيث أنها عرفت بأنه يعمل بالمنطقة الحرة وبعدها أخذت المشتكية بالاتصال مع المتهم وكانت المشتكية تصعد مع المتهم لوحدها في السيارة أثناء ذهابها وعودتها من الجامعة ، وبعد ذلك وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٠ حضر المتهم إلى المشتكية من أجل إيصالها إلى منزلها وركبت معه لوحدها وفي الطريق ركب معهم شخص لا تعرفه تبين فيما بعد بأنه عسكري وأن اسمه وكان يرتدي الزي المدني وكانت المشتكية ، تتركب في الكرسي الأمامي ، وبعد ذلك دخل المتهم بالسيارة إلى منطقة حرجية وبعدها طلب المتهم من الشخص الآخر أن يقوم هو بقيادة المركبة وبالفعل قام ذلك الشخص الذي تبين بأنه عسكري بقيادة المركبة وبعدها أقدم الشخص العسكري على إيقاف السيارة ونزل منها وترك المتهم والمشتكية لوحدهما في السيارة وبعدها أقدم المتهم على تشليح المشتكية البنطلون والكلسون إلى تحت الركبة وقام بتقبيلها على بطنها وأقدم

المتهم على إدخال قضيبيته في مؤخرة المشتكية . بعد أن قام بإخراج البنطلون من رجليها وقام بإنزال سائله المنوي داخل مؤخرتها . وبعد ذلك ركبوا في السيارة وبعد وصولهم إلى عجلون بالقرب من منطقة القاعدة طلب منها المتهم أن يقوم بتكرار العملية مرة أخرى وبالفعل قام بتسليحها البنطلون والكلسون لعند الركبة وقام بوضع قضيبيته في مؤخرتها واستمنى مرة أخرى على مؤخرتها وبعد أن أنهى المتهم سألته صديقه الشخصي العسكري فيما إذا كان يرغب فوافق على ذلك عندها أقدم الشخص العسكري على وضع قضيبيته على مؤخرة المشتكية ، وأخذ يحركه حتى استمنى على مؤخرتها وبعد ذلك قام المتهم بإيصال المشتكية إلى عجلون وبعد ذلك قامت المشتكية بإخبار عمها الشاهد بما حصل معها والذي بدوره أخبر والدها بذلك وبعدها توجهت المشتكية إلى إدارة حماية الأسرة من أجل تقديم الشكوى على المتهم والشخص العسكري الذي كان معه وتم عرض المشتكية على الطبيب الشرعي بذات التاريخ والذي تبين له بأن الجسد خالٍ من الإصابات والملابس كاملة على الجسد والشفرتان الكبيرة والصغيرة سليمتان وغشاء البكارة سليم وخالٍ من الإصابات والعضلة الشرجية العاصرة والمنعكسات الشرجية ضمن حدودها الطبيعية وأنه شاهد وجود نكدم يحيط بفتحة الشرج وتمزقات طويلة متعددة في جميع أنحاء فتحة الشرج وهي مدممة حديثة وأنه قد تم أخذ مسحات فموية ومن الظهر وجذر الفخذين والشرج والمهبل والتحرز على الكلسون وتم إرساله إلى إدارة المختبرات والأدلة الجرمية حيث ورد تقرير فني رقم تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٨ يشعر من خلاله بأن الحيوانات المنوية الموجودة على المنطقة الأمامية للكلسون العينة رقم (٧) والعينات أرقام (٣ - ٦) مسحة قطنية من جذر الفخذين ومسحة قطنية مهبلية تعود للمتهم وأن الحيوانات المنوية المستخلصة من العينة رقم (١) من فتحة الشرج تعود للمتهم وذكر إنسان آخر وبعدها تشكلت هذه القضية وجرت الملاحقة .

لم يرصَ مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

وعن سببي التمييز :

الدائرين حول الطعن في وزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهت إليها القرار المطعون فيه .

فإن لمحكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع وبمقتضى أحكام المادة (٢/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية سلطة وزن البينة وتقديرها والأخذ بما تقنع به من بيانات وطرح ما سوى ذلك ولا معقب عليها في ذلك من محكمتنا طالما أن النتيجة المستخلصة بعد وزن البينة قانونية وسائغة فإذا أطمأنت إلى البينة قضت بالإدانة والتجريم وإذا ساورها الشك قضت بالبراءة وعدم المسؤولية .

وفي الحالة المعروضة فإن محكمة الجنايات الكبرى لم تظمن لبينة النيابة العامة المتمثلة بشهادة الشاهدة ووالديها ودلت على الأسباب التي حملتها على عدم الاقتناع بهذه الأقوال الأمر الذي جعلها تشك في صدق أقوال المشتكية.

وحيث إن الشك يفسر لصالح المتهم فإن إعلان براءة المتهم مما أسند إليه عن جرم الخطف لعدم قيام الدليل القانوني القاطع بحقه وإعلان عدم مسؤوليته عن جرم هتك العرض المسند إليه وفقاً لأحكام المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١) عقوبات مكررة مرتين لكون فعله قد تم بالرضا ولانعدام عنصر الإكراه يتفقا وأحكام القانون مما يتعين معه رد هذين السببين .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١٩ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو



عضو



عضو

رئيس الديوان

دقيق / ف. أ.